

السلوك الإجرامي هو النشاط المادي الخارجي الذي يقوم به الجاني. وهذا السلوك أمر بالبد منه حتى تتحقق جريمة القتل. وبغير حدوث هذا السلوك فإن القانون لا يتدخل بالعقاب. نفس الإنسان بشأن ارتكاب جريمة القتل، تخرج إلى حيز الوجود المادي. والسلوك الإجرامي قد يكون إيجابياً وقد يكون سلبياً فالسلوك الإجرامي الإيجابي: يتمثل في حركة جسمية يأتيها الفاعل بعضو من أعضائه نتيجة تدخل الإرادة التي والتشترط المادة 333 من قانون العقوبات البحريني أن يكون القتل بوسيلة معينة إذ أن طريقة القتل ليست من البيانات الجوهرية التي تلتزم المحكمة ما دام قد ثبت لديها وقوع القتل فعالاً ومن ثم فقد يتخذ الجاني وسيلة قاتلة بطبيعتها، مثل استعمال سالحا أو واخزة أو الإحراء أو الخنق أو الصعق بالكهرباء أو اللقاء في اليم أو الخشب مثلاً، منها واستعماله لها، وقد قضت العنصر الأول: السلوك الإجرامي: إعداد الدكتور عبدالباسط الحكيمي كتابة وتنسيق الطالب مهدي نورالدين باستعمالها بقوة. والشرط أن يصيب الجاني بفعله جسم المجنى عليه مباشرة، أو إعداد حفرة عميقه في طريقه وتغطيتها بموده هشة حتى إذا عبر فوقها تردى فيها ومات أو من يدفع غيره في البحر قاصداً قتيلاً فيما عرف بـ "إلق النار على فم المفزع". وذلك على أساس أن قانون العقوبات البحريني لم يشترط في بل اقتصر في الفقرة الأولى من المادة 333 على قوله: "من قتل نفسها بالسجن المؤبد أو المؤقت"، أو أو آلاماً للقتل. خوفاً قاصداً وعلى العكس من ذلك من يستخدم السحر والتعازيم بنية إحداث القتل فإنه لا يعد قاتلاً لأنه كما يرى البعض أن ومن باب أولى لو أن شخصاً دعي على آخر بالموت فمات ليومه أو ليلته. في هذا تضارب آراء الفقهاء وأحكام القضاء، ومن هنا كان ويعاقب على عدم اتياهه ويترتب على ذلك أن الممتنع الذي له قيمة جنائية لا يشمل جميع حالات الممتنع، وإنما يقتصر على إعداد الدكتور عبدالباسط الحكيمي كتابة وتنسيق الطالب مهدي نورالدين أحوال معينة حدها المشرع يلزم فيها الجاني بإثبات سلوك إيجابي معين. على الشخص فال يوجد ثمة امتناع . وكما هو الحال أيضاً في امتناع الحراس عن إطعام السجين مما يؤدي إلى وفاته، بمقتضى القانون أو طبقاً للاتفاق خاص، بالتدخل الإنقاذ حياة المجنى عليه. ويجد أغلب شراح القانون المصري الأخذ بالرأي السائد في ألمانيا بشرطين: الأول: أن يكون على الممتنع التزام قانوني أو تعاقدي بالتدخل الإنقاذ المجنى عليه أو رعايته فيخالف هذا اللتزام، أما حيث لا يكون على الممتنع أي التزام قانوني وال تعاقدي بالتدخل فال وجه للمساءلة عن القتل العمد ولو توافر لكن بالنسبة للقضاء المصري فإنه لم يستقر على نهج ثابت فقد قضت محكمة الجنويات ببراءة أم تركت مولودها بأن سكوت يهلك بناء على أنها لم ترتكب عملاً ضابط البوليس مما يجري إيجابياً في حضوره من تعذيب المتهم لحمله على الاعتراف لا يجعله مسؤولاً عن جريمة التعذيب وال يجعله شريكاً حتى في تهمة الضرب أو إحداث الجرح. وعلى العكس من ذلك قررت محكمة النقض أنه لا نزاع في أن تعجيز قاتلً عمداً نتيجة مباشرة لثالث الأفعال. وال يعتبر هذا الحكم الأخير سابقة على اعتناق المحكمة متى كانت الوفاة العليا للراح في الفقه الأن الموقف السلبي المسند إلى المتهم قد اختلط بأفعال إيجابية متعددة وهو ما يرفع داللة وحسناً 1967 فقد نص في المادة 2/23 على أنه إذا ارتكبت الجريمة فعل مشروع قانون العقوبات المصري سنة العديدة بطريق الممتنع من أوجب عليه القانون أو اللاتفاق أداء ما امتنع عنه عوقب عليها كأنها وقعت بفعله. إعداد الدكتور عبدالباسط الحكيمي كتابة وتنسيق الطالب مهدي نورالدين موقف المشرع البحريني: وبهذا النص أخذ المشرع البحريني